



## إلى السيدات والسادة

- رؤساء الجامعات
- المدير العام لمدينة العلوم
- المديرية العامة لقصر العلوم بالمنستير
- المديرين العامين بالإدارة المركزية
- المدير العام للدراسات التكنولوجية
- المديرين العامين لدواوين الخدمات الجامعية
- المدير العام لمركز النشر الجامعي
- المدير العام لمركز الحساب "الخوارزمي"
- المدير العام للوكالة الوطنية للبحث والتجديد
- مديري معاهد ومراكز البحث
- رئيس وحدة التصرف حسب الأهداف

**الموضوع :** إعداد ميزانية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لسنة 2011.

### 1- التوجهات العامة :

ينتزل هذا المنشور في إطار توضيح المبادئ التي سيتم على ضوءها إعداد مشروع ميزانية الوزارة للسنة المالية القادمة عملا بمقتضيات منشور السيد الوزير الأول عدد 08 المؤرخ في 06 مارس 2010 والمتعلق بإعداد ميزانية الدولة لسنة 2011.

وستشهد سنة 2011 باعتبارها السنة الأخيرة من المخطط الحادي عشر ضبط السياسات والبرامج المقترح إدراجها ضمن المخطط المتحرك 2014/2010 إلى جانب تجسيم القرارات والإجراءات الواردة بالبرنامج الرئاسي 2009-2014.

وفي إطار إرساء منظومة التصرف حسب الأهداف يجدر التذكير بتوصية اللجنة الوزارية المنعقدة بتاريخ 5 نوفمبر 2007 حول "الإلتزام بتقديم ميزانية موازنة حسب الأهداف للوزارات المعنية بالتجربة النموذجية بالنسبة الى السنة المالية 2011 لمجلسي النواب والمستشارين" فإنه سيتم :

- تقديم مشروع ميزانية الوزارة مبنية حسب البرامج والبرامج الفرعية ؛
- ضبط أهداف البرامج وتحديد مؤشرات قياس الأداء الخاصة بها ؛
- إعداد إطار النفقات على المدى المتوسط للفترة 2011-2013 مبنية حسب البرامج.

واعتبارا للدور الذي تلعبه الميزانية في تجسيم تلك الخيارات المرسومة، أكد منشور السيد الوزير الأول على اعتماد التوجهات التالية عند إعداد مشروع ميزانية سنة 2011.

● إبراز - من خلال الاعتمادات المطلوبة - الأهداف الكمية والنوعية المنتظر تحقيقها سنة 2011 انطلاقا من الوضع الحالي والتطور المرتقب للقطاع وذلك على أساس مؤشرات موضوعية.

- تقديم انعكاس إنجاز كل مشروع جديد على نفقات التصرف في مستوى الموارد البشرية ونفقات وسائل المصالح.
- التقيد ببرنامج إعداد مشروع الميزانية المدرجة بالمنشور المذكور.

## 2- خصوصيات ميزانية الوزارة :

### أ - بالنسبة إلى نفقات التصرف :

عند إعداد التقديرات المتعلقة بهذه النفقات يتعين احترام المقترضات التالية :

- التقيد بالأجال المحددة في هذا المنشور عند إعداد ميزانية المؤسسات للتمكن من إعداد مشروع ميزانية الوزارة في الآجال التي ضبطها منشور السيد الوزير الأول في الغرض.

- الأخذ في الاعتبار الاستهلاك الفعلي لاعتمادات سنة 2009 والنتائج المنتظرة لسنة 2010 كمنطلق لإعداد تقديرات سنة 2011.

- العمل على مزيد تفعيل تفتح المؤسسات على المحيط لتنمية مواردها الذاتية.
- إعطاء الأهمية القصوى لأشغال الصيانة والعناية بالمباني والتجهيزات العمومية قصد تلافي النقائص التي تبرز في هذا المجال.

- ضبط الحاجيات الحقيقية بكل دقة قصد تجنب عمليات التحويل وإعادة توزيع الميزانيات.

ولتجسيم ذلك يرجى من السادة رؤساء الجامعات والمديرين العاميين لدواوين الخدمات الجامعية والمدير العام للدراسات التكنولوجية مناقشة تقديرات نفقات الهياكل والمؤسسات الراجعة إليهم بالنظر لسنة 2011 وضبطها بكل دقة مع مديري تلك الهياكل والمؤسسات مع الحرص على أن لا تتجاوز هذه التقديرات بالنسبة للجامعات والإدارة العامة للدراسات التكنولوجية على أقصى تقدير ما تمّ ضبطه بعقود البرامج (إطار النفقات على المدى المتوسط) ثمّ تقديم المقترحات مدعّمة بالوثائق والمؤيّدات اللازمة إلى الإدارة العامة للمصالح المشتركة معتمدين في ذلك على المعطيات التالية :

- تقديم بيانات حول تنفيذ ميزانيات المؤسسات العمومية الإدارية وغير الإدارية منذ سنة 2007 إلى غاية 2009 تبرز المقايض والمصاريف والفوائض والمتخلّات المسجلة إلى موفى سنة 2009.

- اعتماد كلفة موحدة للطالب الواحد بالنسبة إلى المؤسسات المماثلة في خصوص نفقات التكوين والأكلّة الجامعية والنفقات المختلفة.

- احتساب الاعتمادات اللازمة للساعات التكميلية بالرجوع إلى العدد المتوقع للطلبة وأفواجهم في مختلف مستويات التكوين وشعبه ذلك حسب نوعية الدرس (دروس نظرية، دروس مسيرية و دروس تطبيقية) من ناحية، وإلى عدد المدرسين المباشرين حسب الرتبة والاختصاص وكذلك عدد الخطط المبرمجة لسنة 2010 من ناحية أخرى كما يتعين ارفاق الملف ببرنامج التكوين ويتعين كذلك تقديم كشف عن قدرات التدريس المتاحة اعتمادا على الموارد البشرية الذاتية وذلك بتصنيفها النظامي والإضافي وكذلك عدد ساعات التدريس من قبل الخبراء والمدرسين العرضيين من محليين وزائرين أجانب أو تونسيين بالخارج.

- ضبط الحاجيات المتعلقة بانتدابات سنة 2011 بالنسبة إلى الإداريين والتقنيين والعملة بكل دقة والبحث عن إعادة توظيف الأعوان المباشرين.

- إعطاء الأولوية لاننداب حاملي الشهادات العليا قصد تحسين التأطير ومزيد اللجوء إلى المناولة في مجالات خدمات الصيانة والتنظيف والحراسة.

- تشخيص مواطن الاقتصاد في نفقات التسير واقتراح تعديلات مقبولة للاعتمادات، إن اقتضى الأمر، مع الالتزام بالتعليمات والتدابير الواردة بمناشير السيد الوزير الأول المتعلقة بضبط اعتمادات اقتناء الصحف اليومية والدوريات وبالضغط على نفقات التصرف وعلى مصاريف الاتصالات وبترشيد استهلاك الطاقة والماء ومنشوري عدد 21 لسنة 2005 بتاريخ 10 مارس 2005 المتعلق بترشيد مصاريف الطاقة والماء.

كما أنّ السادة المديرين العاميين لمركز الحساب الخوارزمي ومركز النشر الجامعي والوكالة الوطنية للبحث والتجديد ومدينة العلوم وقصر العلوم ومديري معاهد ومراكز البحث مدعوون أيضا إلى العمل على ضبط الحاجيات الحقيقية بكل دقة وتقديم مقترحاتهم مدعّمة بالوثائق اللازمة إلى الإدارة العامة للمصالح المشتركة مع الحرص على أن لا

تتجاوز هذه التقديرات بالنسبة لمراكز ومؤسسات البحث ما تمّ ضبطه بعقود البرامج (إطار النفقات على المدى المتوسط).

## ب- بالنسبة إلى نفقات التنمية :

يتم اقتراح اعتمادات التعهد والدفع الخاصة بالمشاريع التي هي بصدد الإنجاز بالاعتماد على نسق تقدم الانجاز خلال سنة 2009 والمنتظر خلال سنة 2010 وفق التوجهات التالية :

- إعطاء الأولوية في رصد الاعتمادات للمشاريع والبرامج الممولة في إطار التعاون الدولي والتي هي بصدد الإنجاز قصد احترام آجال تنفيذها من جهة وضمان الاستعمال الأمثل للتمويلات الخارجية المتوفرة من جهة أخرى.
- العمل على اختيار المشاريع والبرامج الجديدة على أساس الأولويات التي وقع إقرارها بالمخطط المتحرك 2010-2014 ومدى تقدم إعدادها من حيث الدراسات وتوفير الأراضي وهيكل التمويل كما يرجى في هذا الصدد أخذ مقترحات الولايات بعين الاعتبار وذلك على ضوء العدد المنتظر للطلبة خلال السنتين الجامعتين 2009/2010 و 2010/2011 والمعطيات المرسومة بالبرنامج الانتخابي في إحداث المؤسسات.
- ضبط الحاجيات الضرورية من التجهيزات الخاصة بالمؤسسات التعليمية ومؤسسات البحث ومؤسسات الخدمات الجامعية من قبل رؤساء الجامعات والمدير العام للدراسات التكنولوجية بمعية العمداء ومديري المؤسسات ومديري معاهد ومراكز البحث والمديرين العامين لدواوين الخدمات الجامعية وتضمينها بالجدول المصاحبة ثم تقديمها إلى الإدارة المركزية على أن لا تتجاوز تقديرات هذه الحاجيات ما تمّ ضبطه بعقود البرامج بالنسبة للجامعات والإدارة العامة للدراسات التكنولوجية ومؤسسات البحث.
- تقديم انعكاس إنجاز كل مشروع جديد على نفقات التصرف في مستوى الموارد البشرية ونفقات الوسائل.
- بالنسبة إلى الجامعات : تقديم بيانات حول تنفيذ ميزانية العنوان الثاني منذ سنة 2007 إلى غاية سنة 2009 تبرز جملة الاعتمادات الموضوعة على الذمة والمصاريف والفوائض المسجلة إلى موفى سنة 2009.
- بالنسبة إلى مدينة العلوم وقصر العلوم ومراكز ومعاهد البحث والوكالة الوطنية للبحث والتجديد : تقديم كامل التكلفة وهيكل التمويل بالنسبة إلى المشاريع والبرامج المقترحة في مستوى قسم التمويل العمومي وتحديد الحاجيات من اعتمادات التعهد والدفع السنوية على أساس تقدم الإنجاز المنتظر وذلك على غرار مشاريع وبرامج قسم الاستثمارات المباشرة.
- بالنسبة إلى النفقات الخاصة بالبحث العلمي، وفي إطار تجسيم البرنامج الرئاسي القاضي بتدعيم النفقات المخصصة لقطاع البحث العلمي فإنه يتعين على الإدارات والمؤسسات المعنية إعداد مشروع الميزانية في هذا الإطار.

### 3- الطرق العملية وروزنامة إعداد مشروع الميزانية لسنة 2011 :

تبعاً لما تقدم، يتعين إرسال مشاريع ميزانيات المؤسسات العمومية التابعة للوزارة ومدينة العلوم بتونس وقصر العلوم بالمنستير ومركز الحساب "الخوارزمي" ومراكز ومعاهد البحث والوكالة الوطنية للبحث والتجديد متضمنة لتقديرات نفقات التصرف ونفقات التنمية في وثيقة موحدة محررة باللغة العربية إلى الإدارة العامة للمصالح المشتركة في نسختين، وذلك في أجل أقصاه يوم 30 أفريل 2010.

مع الإشارة إلى أن عدم إحترام الأجل المذكور يترتب عنه الاقتراح الآلي للاعتمادات المرسمة بميزانية السنة الحالية .

لذا فالرجاء من السيدات والسادة رؤساء الجامعات والمديرين العاميين اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيق ما جاء بهذا المنشور بكل دقة وعناية وخاصة احترام الآجال .

### البشير التكري